الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.8

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
5 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

ثم: السيدة ستيبوفسكا (نائب الرئيس) ..... (بولندا)

المحتويات

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوبة إلكترونيا على نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

14-62466X (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/68/65-E/2013/11)

١ - السيدة وو دونغ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقدُّم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/69/65-E/2014/12)، فقالت إن التقرير يتضمن مدخلات مقدمة من ٢٦ منظمة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وجهات معنية أخرى من المجتمع المدني ومن القطاعات التقنية والأكاديمية وقطاعات الأعمال التجارية. وأضافت أن التقرير أشار إلى أن فرص الوصول، على الصعيد العالمي، إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استمرت في الازدياد. فقد تمكن أكثر من ٢,٧ بليون من المستخدمين في العالم من الوصول إلى شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٣، كما تجاوز عدد اشتراكات الهواتف المحمولة ٦,٨ بلايين اشتراك. وتزداد اشتراكات الهواتف المحمولة في النطاق العريض بنسبة تقارب ٣٠ في المائة كل عام. واستدركت قائلة إنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المناطق وفي داخلها، مما يزيد من اتساع الفجوة الرقمية. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، سجلت البلدان الأكثر تقدما تطوراً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فاق ما سجلته البلدان الأقل تطوراً في هذا المجال بخمس عشرة مرة. ومضت قائلة إن طبيعة الفجوة الرقمية بصدد التغير أيضا وهي تنعكس بشكل متزايد في الكيفية التي تستخدم بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز النتائج الإنمائية وليس من حيث امكانيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأردفت قائلة إنه ليس لكل فرد القدرة على الاستفادة من ظهور التطبيقات الجديدة. وأوضحت أن هناك عددا متزايدا من البلدان سلم بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتجه نحو اعتماد أو صياغة سياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستهدف حفز التنمية. وتهدف تلك السياسات، في جملة أمور، إلى توعية الأشخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين قدرتهم على استخدامها، وتعزيز فرص وصول الفئات السكانية المحرومة إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتأكد من توافر هذه الخدمات بتكاليف ميسرة.

٢ - واسترسلت قائلة إن التقرير شمل طائفة واسعة من الأنشطة المقررة أو المضطلع بها في عام ٢٠١٣ من قبل هيئات الأمم المتحدة وجهات معنية أخرى في ما يتصل بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهو يشير أيضا إلى قيام رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بإنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت، وهو فريق اجتمع أربع مرات في الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤، وقدم تقريرا عن أعماله إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة.

٣ - وواصلت حديثها قائلة إن عددا من هيئات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بدأ بالفعل الأعمال التحضيرية لاستعراض الـ ١٠ سنوات لنتائج مؤتمر القمة العالمي، المقرر عقده في عام ٢٠١٥. وقالت إن النتائج التي تخلص إليها عملية الاستعراض تلك من شأنها أن تمكن الجهات المعنية من وضع استراتيجيات للتصدي للتحديات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات المقبلة، وأن تشكل إسهاما مفيدا في المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن

الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٤ تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد أقر وثيقتين ختاميتين هما البيان المتعلق بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، ورؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عشر سنوات على انعقادها لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأردفت قائلة إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دعت مجموعة واسعة من الجهات المعنية إلى تبادل الآراء حول تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي على مدى العقد الماضي، وستقدم نتائج ذلك الاستعراض إلى الجمعية العامة.

٤ - وأضافت أن سرعة وتيرة التغيير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي أسواقها وخدماتها تؤثر إلى حد كبير على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. واختتمت حديثها قائلة إن استعراض العشر سنوات يجب أن يراعي الطابع الديناميي لمشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يترتب عليه من آثار في ما يتعلق ببناء مجتمع للمعلومات محوره الإنسان وشامل للجميع وموجه نحو التنمية لفائدة الجميع، على النحو المتوخى في إعلان مبادئ جنيف.

٥ - السيد دي غيمارايس بينتو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): عرض تقرير المدير العام لليونسكو عن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/69/217)، فقال إن التقارب بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التقليدية والجديدة يتيح فرصا هائلة للأشخاص للتفاعل وبناء جدول عمل اجتماعي. ومضى قائلا إن التقرير، الذي يتضمن مدخلات من خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، يؤكد الدور الأساسي لحرية التعبير والإعلام والصحافة في تعزيز التنمية المستدامة، ويشدد على أن وجود وسائط إعلام حرة ومستقلة وتعددية أمر حيوي في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية.

٦ - وأضاف أن الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أوصى بأن يحتل ضمان الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة مكانة بارزة في تلك الخطة، وأبرز أهمية الانفتاح، والشفافية، والوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير ووسائط الإعلام. وواصل حديثه قائلا إن فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات اقترح بأن تعترف الخطة بالكامل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها تكنولوجيات يمكن أن تعزز التنمية القائمة على الحقوق، وتوسيع نطاق ممارسة حرية التعبير وحرية الصحافة، التي تتسم بدورها بأهمية حاسمة في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، وكفالة مراعاة الفوارق بين الجنسين، وتعميق المساءلة وتشجيع التنمية الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية. وأردف قائلا إن اليونسكو اتخذت في عام ٢٠١٣ قرارا وصفت فيه حرية التعبير، والوصول الشامل إلى المعرفة والحفاظ عليها، وحرية وسائط الإعلام، وتعدديتها، واستقلالها، خارج شبكة الإنترنت وبواسطتها على السواء، بأنها عناصر أساسية لازدهار الديمقراطيات، وتشجيع مشاركة المواطنين. وبالفعل، فإن وسائط الإعلام الدولية والخبراء في مجال حقوق الإنسان قد حثوا الأمم المتحدة على أن تدرج الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير ووسائط الاعلام المستقلة تحت مظلة الحكم الرشيد. ولذلك أثنت اليونسكو على الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة لاقتراحه هدفا قائما بذاته في مجال ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية في إطار الهدف ١٦ المتعلق بالمجتمعات السلمية الشاملة للجميع. واسترسل قائلا إن خريطة طريق بالي لوسائط الإعلام والتنمية، التي اعتمدها منتدى وسائط الإعلام العالمي في آب/أغسطس ٢٠١٤،

رددت الدعوة إلى جعل حرية التعبير واستقلال وسائط الإعلام جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وحثت الحكومات على احترام حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة وحق التماس المعلومات والحصول عليها، بوصفها حقوقا أساسية، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اجتماع مائدة مستديرة يركز على تعميم مراعاة تسخير الاتصالات لأغراض التنمية في السياسات والبرامج بهدف دعم الإدماج الاجتماعي، والأمن الغذائي والتغذوي، وتعزيز سبل كسب الرزق في المناطق الريفية وتشجيع الزراعة الأسرية.

٧ - ومضى قائلا إن اليونسكو ستواصل تعزيز وحماية حق المجتمعات المحلية في ملكية وتشغيل محطات إذاعية محلية، تكمل البث الإذاعي العمومي والخاص، فهي محطات جديرة بدراسة أعمق وبالمزيد من الاعتراف والدعم نظرا لإسهامها الفريد والتشاركي على المستوى المحلي في التنمية الاجتماعية. وواصل حديثه قائلا إن توفير بيئة قانونية وتنظيمية مواتية لوجود إذاعات مجتمعية تدبير يراعي مصالح الفقراء ويستهدف النهوض بالتنمية المستدامة، وتعزيز الفرص المتساوية التي تتيح فوائد اجتماعية واقتصادية وثقافية واسعة النطاق.

٨ - وأشار إلى ضرورة تعزيز المساعدة المتعددة الأطراف لتطوير وسائط الإعلام، بسبل منها البرنامج الحكومي الدولي لتنمية الاتصال، الذي ترعاه اليونسكو، والذي قدم في الآونة الأخيرة ما يزيد على ٢,٢ مليون دولار إلى ١٢٣ مشروعا وطنيا، و ٢٠ مشروعا إقليميا استفاد منها ٧٧ بلدا. وأوضح أن تلك المشاريع تسعى إلى سد الثغرات التي حددتها مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائط الإعلام، وإدماج تطوير وسائط الإعلام في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واختتم حديثه قائلا إن اليونسكو ستواصل تعزيز التعاون في ما بين وكالات الأمم المتحدة بهدف تعزيز حرية وسائط الإعلام، وحرية التعبير، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية، عن طريق جملة أمور منها خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، والتحالف العالمي لشراكات التثقيف في مجالي وسائط الإعلام والمعلومات.

٩ - السيد لورونتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين: فقال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عامل حاسم في التمكين من تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وهي حيوية للمشاركة الكاملة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن لتلك التكنولوجيات إمكانات هائلة في دفع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع، وينبغي أن تكون عنصرا بالغ الأهمية في الحلول الإنمائية الابتكارية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واسترسل قائلا إنه لكي تستفيد البلدان النامية بالكامل من تلك التكنولوجيات، ينبغي زيادة التركيز على خفض تكاليفها، بما في ذلك تكلفة وصلات البث ذات النطاق العريض، وعلى بناء القدرات لزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأردف قائلا إنه ينبغي أيضا رفع مستوى الهياكل الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية.

١٠ - ومضى قائلا إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء استمرار وجود فجوة رقمية كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لا سيما في ما يتعلق بإمكانات الوصول إلى النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفه، والأثر السلبي للأزمة المالية والاقتصادية القائمة في قدرات البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.

١١ - وواصل حديثه قائلا إنه يتعين على جميع الحكومات، في عالم يزداد ترابطا، أن تضطلع بدور متساو وبمسؤولية متساوية في ما يتعلق بإدارة شبكة الإنترنت الدولية وضمان استقرار الإنترنت وأمنه واستمراره. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز إدارة شبكة الإنترنت بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، فإنه يتعين إعادة إسناد المهام التي تضطلع بها حاليا الهيئة الشبكية لتخصيص الأرقام وبذل جهود للإسراع بإضفاء الطابع الدولي على شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، بحيث تصبح منظمة دولية عالمية حقا لها مركز مستقل وآليات واضحة للمساءلة.

١٢ - وأضاف أن استعراض العشر سنوات لمؤتمر القمة العالمي من شأنه أن يشكل بداية فصل جديد في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية يستند إلى الدروس المستفادة على مدى العقد الماضي. وقال إن المجموعة تجدد دعوتها إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة لكي توفر موارد كافية وشاملة لدعم عملية الاستعراض، التي يجب أن تنظر في التقارير المقدمة من مجموعة واسعة النطاق من الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء والدول المراقبة، والتي يجب أن تحتفظ فيها الجمعية العامة بدورها الرئيسي.

١٣ - وأردف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر تأكيد التزامها بتكثيف الجهود الدولية لتأمين الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه للأغراض السلمية حصرا، وكأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي. واختتم حديثه قائلا إن المجموعة تشدد في هذا الصدد على أن أي تعاون دولي من هذا القبيل يجب أن يقوم على مبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك على وجه الخصوص، الحق في الخصوصية.

١٤ - السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو): تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية فقال إن الجماعة ترحب بتنفيذ مجالات عمل القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوصيات الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت. وأضاف أن المجموعة تتفق مع الأمين العام على الملاحظات الواردة في تقريره (A/69/65-E/2104/12) والتي مفادها أنه على الرغم من نمو العرض والطلب في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا تزال توجد تحديات في ما يتعلق بالوصول إلى تلك التكنولوجيات، والقدرة على تحمل تكاليفها، ونوعيتها في أنحاء عديدة من العالم النامي. ومضى قائلا إن هناك حاجة إلى المزيد من العمل من أجل تحديد وتجاوز العقبات التي تعترض تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها واستخدامها بهدف سد الفجوة الرقمية التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأردف قائلا إن الجماعة الكاريبية توافق أيضا على التوصية الواردة في التقرير بأن استعراض العشر سنوات لتنفيذ نتائج القمة العالمية يجب أن يوجه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بالصلات المعقدة القائمة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة.

١٥ - وأشار إلى أن حكومات الجماعة الكاريبية تسعى إلى جعل منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية فضاء وحيدا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف، وخاصة بغية مواصلة تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. واسترسل قائلا إن الجماعة الكاريبية، من أجل المساعدة على تحويل المنطقة دون الإقليمية إلى مجتمع يقوم على المعرفة، بصدد صياغة برنامج لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستراتيجية إقليمية للتنمية الرقمية. وواصل حديثه قائلا إن بالرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات رئيسية في مجال تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمشاريع المتناهية الصغر، وفي مجال معالجة جرائم

الفضاء الإلكتروني: لا بد، إذا ما أريد للمنطقة أن تتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهها، من مساعدة إضافية من الشركاء الثنائيين للمجتمع المحلي ومن الأمم المتحدة، بطرق منها نقل التكنولوجيات الملائمة.

١٦ - ومضى قائلا إن الجماعة الكاريبية، بوصفها منطقة مكونة من دول نامية جزرية صغيرة منخفضة المستوى شديدة التأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، فإنها تعتبر قطاع البيئة مجالا رئيسيا من المجالات التي يمكن أن تسهم فيها زيادة التطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهود بناء القدرة على التكيف. واضاف أن الجماعة ترحب بعمل الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال الطاقة، والشبكات الذكية، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والعمل المشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مجال رصد المناخ ونظم الإنذار بالكوارث

١٧ - واختتم حديثه قائلا إن الجماعة الكاريبية تشدد على أهمية تعزيز النظم الإحصائية من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشيد بمرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وباللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعملهما على وضع مؤشرات من أجل دعم قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

١٨ - السيد مندوزا - غارسيا (كوستاريكا): تحدث باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحقيق النمو الاقتصادي. وأضاف أنه يمكن استخدامها لتحسين مدى شمول التعليم ونوعيته، وخدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، وتشجيع احترام المساواة بين الجنسين، والتنوع والحقوق الأساسية. ومضى قائلا إن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثرا هائلا على جميع جوانب حياة البشر تقريبا، وإن تطورها السريع بصدد خلق فرص جديدة لتسريع التنمية وتحسين حياة الملايين في جميع أنحاء العالم.

١٩ - وذكر أن بلدان الجماعة تؤكد التزامها ببناء مجتمع معلومات محوره الإنسان، يشمل الجميع ويركز على التنمية ويقوم على أساس حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية، وعلى مبادئ السلام، والتضامن، والديمقراطية والحرية. وأردف قائلا إنها تلتزم أيضا بإشراك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية والتقنية في حوار مفتوح تشاركي متعدد الأطراف والقطاعات، وفقا للمبادئ التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحسين حياة البشر.

٢٠ - ومضى قائلا إن بلدان الجماعة ملتزمة بتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل لمجتمع المعلومات والمعرفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي عاقدة العزم على تعزيز التعاون الإقليمي في سبيل تحقيق هذه الغاية. واستدرك قائلا إن التحديات البيئية، والأزمة الاقتصادية والمالية الحالية لا تزال تقوض قدرة بلدان الجماعة على تعبئة الموارد من أجل الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها. وأضاف أن الفجوة الرقمية، ولا سيما أوجه التفاوت في الوصول إلى النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفه بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ما زالت تبعث على القلق. ومضى قائلا إنه يجب تقليص تلك الفجوة بحيث يمكن للشعوب في جميع البلدان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها.

٢١ - واسترسل قائلا إن من الأهمية بمكان أن تطرق عملية استعراض مؤتمر القمة العالمي سبل تعزيز وحماية جميع حقوق

الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، فهذا شرط مسبق لا بد منه لكرامة الإنسانية، وتعد حمايته أمرا بالغ الأهمية في حماية الأفراد من إساءة استعمال السلطة. وأردف قائلا إن أي تدخل في الحق في الخصوصية أو أي تقييد له ينبغي أن يتما بشكل ملائم بموجب القانون، ورهنا بالمراقبة الفعالة والجبر المناسب، بما في ذلك عن طريق المراجعة القضائية أو وسائل أخرى، من أجل ضمان عدم فرض التدابير على نحو تعسفي. وأعرب في هذا الصدد، عن قلق الجماعة البالغ إزاء الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه مراقبة الدولة للاتصالات واعتراضها لها ، بما في ذلك خارج الحدود الإقليمية، على ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها، وهي تشدد على أن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تتخذ دائما في إطار التقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين الدولي. واسترسل قائلا إن التدابير المتخذة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية الأخرى ذات الأهمية، التي تعزز التعايش المدني ما بين الدول هي الوحيدة التي يمكن أن تكون ناجحة، وأن تحظى بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي. وأردف قائلا إن أي إجراءات تُتخذ خارج الإطار القانوني الدولي هي إجراءات غير مبررة وغير قانونية وغير مقبولة. ولذلك يجب على جميع الدول أن تمتثل امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ١٧٨/٦٨ المتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

٢٢ - وواصل حديثه قائلا إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، يمكن أن تعزز التفاهم بين الشعوب والأمم. واستدرك قائلا إن الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات له في نفس الوقت أثر سلبي على الدول وعلى المواطنين. وأعرب في هذا الصدد عن القلق البالغ الذي يساور الجماعة لأن أهداف خدمة التواصل الاجتماعي والمدونات المصغرة عبر الإنترنت زون زونيو (ZunZuneo) تشكل استخداما غير مشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقال إن الجماعة تدين بشدة أي سوء استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يلحق ضررا بأي بلد. وأوضح أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ألا يتعارض مع القانون الدولي.

٢٣ - وأضاف أن بلدان الجماعة ملتزمة بتكثيف الجهود الدولية لتأمين الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه للأغراض السلمية حصرا، وباعتباره أداة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واختتم حديثه قائلا إن التعاون الدولي، في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتشجيع الاستخدام السلمي والمشروع لها، وضمان توجيه كل من التقدم العلمي والتكنولوجي صوب المحافظة على السلام وتعزيز رفاه المجتمعات وتنميتها.

٢٤ - تولت السيدة ستيبوسكا (بولندا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٥ - السيد بيفيليا زامبيتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا نيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إليه أيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود ، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا؛ وبلديّ عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ علاوة على أرمينيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت بوصفها قوة دافعة للابتكار والنمو الاقتصادي، ودورها في ضمان حق الناس في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ظلا يتيحان فرصا جديدة، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى بناء مجتمع معلومات شامل للجميع، وتحقيق الأهداف

الإنمائية المتفق عليها دوليا، والاتفاق على خطة للتنمية قادرة على إحداث التغيير لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦ - وأشار إلى أن برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات يعترف بالدور المتنامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ''لا بوصفها وسيلة من وسائل الاتصال فحسب، بل بوصفها أيضا أداة تمكن من تحقيق التنمية وأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية''. ومضى قائلا إن طرائق استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية منذ عام ٢٠٠٥ قد وضعت في وقت سابق من هذا العام، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ترغب الآن في عملية متعددة الجهات المعنية تكون شاملة للجميع وشفافة وتأخذ في الاعتبار استعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكليفا به؛ ونتائج الاجتماع الاستعراضي لمؤتمر القمة العالمي المعنون ''نحو مجتمعات المعرفة لأغراض السلام والتنمية المستدامة''، الذي استضافته اليونسكو في شباط/فبراير ٢٠١٣؛ ونتائج استعراض مؤتمر القمة العالمي الذي يسره الاتحاد الدولي للاتصالات في حزيران/يونيه؛ وخارطة الطريق التي وضعها المجتمع الدولي في مؤتمر الإنترنت العالمي (NETmundial) الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢٧ - وواصل حديثه قائلا إن منتدى إدارة الإنترنت، الذي جمع ممثلين من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الدولية، والبرلمانيين، والأوساط التقنية، والخبراء الأكاديميين، لتبادل الآراء وأفضل الممارسات في تطوير الإنترنت، استفاد من توصيات الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقال إنه يتعين تمديد ولاية المنتدى إلى ما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي تأمين التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به لأمانته. وأضاف أن الوصول إلى الإنترنت محرك ابتكاري للنمو الاقتصادي، ومنبر لحرية التعبير والاعلام والتنمية. واختتم حديثه قائلا إن الاستعراض القادم، والتركيز الدولي على مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية جزء رئيسي من خطة الأمم المتحدة للتنمية، والمناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٨ - السيد إسماعيل (بروني دار السلام): تحدث نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات محركا رئيسيا للتحول الاقتصادي والاجتماعي؛ فهي أداة هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب أن تكون عنصرا رئيسيا في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن الرابطة ترحب باتخاذ القرار ٣٠٢/٦٨ المتعلق بطرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأوضح أن من شأن هذه النتائج أن تعزز التعاون بين الجهات المعنية، ولا سيما بين الجهات الفاعلة الانمائية في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل. وهي ترحب أيضا بالتقدم المحرز منذ مرحلتي جنيف وتونس.

٢٩ - واسترسل قائلا إن الرابطة لا تزال تشعر بالقلق إزاء اتساع الفجوة في كامل مشهد الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبالاستناد إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن ٣٢ في المائة فقط من سكان البلدان النامية سيتمتعون بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بحلول نهاية عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٧٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وأردف قائلا إنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل سوية، بالتعاون مع القطاع الخاص، من أجل حشد الأموال اللازمة لسد الفجوات الرقمية والحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفي ما بينها، لا سيما بالنظر إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشجيع

عملية توفير التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز القطاعات المالية وحماية البيئة. وواصل حديثه قائلا إنه يجب أيضا اتخاذ خطوات من أجل تعزيز سلامة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وموثوقيتها، وتعزيز أمن الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على التكيف، وتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٣٠ - وأضاف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قيّمة لتعزيز الترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين أعضاء الرابطة. واستدرك قائلا إن بالنظر إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بينها، تظل هناك تحديات كبيرة في ما يتعلق بالتغلب على الفجوة الرقمية بين الدول والمناطق. وأوضح في هذا الصدد، أن خطة الرابطة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٥، تهدف إلى زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية، وتمكين مواطنيها حتى تتسنى لهم الاستفادة على قدم المساواة من بدء تشغيل شبكات النطاق العريض الوطنية، وتحسين الوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة والشراكات التعليمية وغيرها من الشراكات. وأردف قائلا إن مخطط الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة، والخطة الرئيسية للربط بين الدول الأعضاء في الرابطة من شأنهما أيضا أن يسهما في التغلب على التحديات الرقمية.

٣١ - وواصل حديثه قائلا إن الرابطة تود أن تؤكد مرة أخرى أنه وفقا للفقرة ١ (ب) من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥، يتعين أن يأخذ الاتحاد الأوروبي الكلمة، بوصفه كيانا من غير الدول، بعد المجموعات الإقليمية؛ وأضاف أنه ينبغي، علاوة على ذلك، أن يتكلم بعد فرادى الدول ما لم يكن هو ذاته ممثلا بإحدى الدول.

٣٢ - السيد غيليرمي دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إنه لا يمكن كفالة أمن الفضاء الإلكتروني ومكافحة النشاط الإجرامي إلا بتعزيز التعاون الدولي. وأضاف أنه ينبغي في الأثناء توفير الفرص في المجال الرقمي من أجل الإدماج الاجتماعي وتمكين الفئات الضعيفة، عن طريق إطار متعدد الأطراف متفق عليه من الأهداف والغايات، مع الدعم المالي.

٣٣ - وأردف قائلا إنه لم يعد من الممكن التعامل مع إدارة الإنترنت في إطار مؤسسة غير حكومية، مثل شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة. ومضى قائلا إن هناك حاجة إلى تقليص التباين بين من يرى إدارة الإنترنت من منظور سيادة الدولة ومن يواجه بشكل مستقل التحديات التي تطرحها بدون موافقة المجتمع الدولي. وواصل حديثه قائلا إن من الممكن أن تضع الأمم المتحدة إطارا لحوار واسع النطاق حول هذا الموضوع.

٣٤ - وفي ما يتعلق باستعراض مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، قال إن توصيات الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون ينبغي أن تقر بأن السياسات العامة يجب أن تدعم أمن شبكة الإنترنت، وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في الخصوصية.

٣٥ - وأضاف أن ما جرى كشفه عن شبكة عالمية للمراقبة الإلكترونية يبين أن حقوق الإنسان والحريات المدنية ما زالت تتعرض للانتهاك. واسترسل قائلا إن إجراءات مكافحة الإرهاب التي تُتخذ خارج الإطار القانوني الدولي هي إجراءات غير مبررة وغير مقبولة. وقال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جوهرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولكن يجب عدم التغاضي عن الاعتراض غير المبرر لبيانات المواطنين والحكومات والشركات. ومضى قائلا إن الدور التمكيني الذي تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يجب ألا يتم على حساب احترام سيادة الأمم والمساواة بينها. واختتم حديثه

قائلا إن هذه المسائل ينبغي أن تناقش بهدف وضع إطار مدني متعدد الأطراف لاستخدام الإنترنت وإدارته ولحماية خصوصية البيانات في الفضاء الإلكتروني.

٣٦ - السيدة بن - دور (إسرائيل): قالت إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح إمكانيات لا حدود لها، ولكن عددا كبيرا للغاية من الأشخاص يفتقرون إلى فرص الوصول إليها فيجد الأشخاص في العالم، غير المرتبطين بالشبكة، أنفسهم مضطرين إلى القيام بقفزات في قدراتهم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأضافت أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - وأردفت قائلة إن تكنولوجيا الهواتف المحمولة بصدد توفير حلول ابتكارية للأزمات الناشئة. وأمام تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تساعد تطبيقات الهواتف المحمولة العمال على تعميم البحوث والحصول على معلومات مستكملة في الميدان كما أنها تساعد على نشر المعلومات عن الإيبولا باللغات المحلية. ومضت قائلة إنه جرى، على سبيل المثال، تنزيل التطبيق الإسرائيلي ''عن الإيبولا'' أكثر من ٥ ٠٠٠ مرة في غرب أفريقيا.

٣٨ - وواصلت حديثها قائلة إن نشر المعرفة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية وإن إسرائيل ملتزمة بتقليص الفجوة الرقمية. وأضافت أن إسرائيل، ببيئتها الإلكترونية الدينامية التي حققتها عن طريق مباشرة الأعمال الحرة والبحث والتطوير، تحتضن ٢٠٠ من المشاريع الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحصتها من السوق العالمية أكبر بكثير من حصتها من الاقتصاد العالمي.

٣٩ - وأردفت قائلة إن وسائط الإعلام الرقمية، على الصعيد المتعدد الأطراف، توفر فرصا لم يسبق لها مثيل لتعزيز رفاه البشر. وأعلنت أن إسرائيل ستعقد في عام ٢٠١٥ مؤتمرا بشأن هذا الموضوع في إطار برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة اليونسكو بغرض التشجيع على تنمية مجتمع معلومات محوره الإنسان. واستدركت قائلة إن التحديات العالمية التي نشأت عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمجال الإلكتروني لأغراض خبيثة، تتطلب جهودا مشتركة يبذلها المجتمع الدولي ضمن الأطر والمنظمات المعنية. واسترسلت قائلة إن إسرائيل، من جانبها، بصدد مضاعفة جهودها للتعامل مع طائفة من التهديدات الإلكترونية. وهي تؤيد التوصيات المقدمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والتي شاركت فيها على نحو نشط.

٤٠ - وواصلت حديثها قائلة إنه يجب تقدير إمكانات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بشكل كامل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما يجب إقامة روابط مع عملية استعراض مؤتمر القمة العالمي من أجل ضمان الاتساق.

٤١ - وأخيرا، فقد بيّن توسيع نطاق المهام الرئيسية المتعلقة بأسماء النطاقات على الإنترنت، وزيادة معدلات خدمات الاتصال بالهواتف المحمولة، نجاح النموذج القائم على تعدد الجهات المعنية. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي تعزيز هذا النموذج من أجل المحافظة على أمن الإنترنت وانفتاحه، وإفادة المستهلكين، والتنفيذ الكامل لأهداف مؤتمر القمة العالمي.

٤٢ - السيد موروزوف (الاتحاد الروسي): قال إن لدى بلده الكثير من الخبرة في التغلب على الفجوة الرقمية بين المناطق المختلفة، وإنه على استعداد لتقاسمها على الصعيدين

الإقليمي والدولي. وحيث أن أهمية الإنترنت بالنسبة للتنمية ستزداد حتما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن من مصلحة جميع الدول أن تعالج معا المسائل المتعلقة بموثوقية الإنترنت وأمنها وما يرتبط بها من هياكل أساسية حساسة. واستدرك قائلا إن بعض الدول تستخدم مركزها المهيمن لتحقيق أهدافها الذاتية الاقتصادية والعسكرية والسياسية عن طريق الهجمات الرقمية على موارد المعلومات لدول أخرى. وأضاف أنه نتيجة للتهديدات الخارجية المسلطة على الشبكة العنكبوتية العالمية، فقد انطوت الدول على نفسها، ومن ثم فهي تجزئ الإنترنت العالمي. وأردف قائلا إن الإرهابيين الدوليين والتنظيمات الإجرامية لم تتجاهل هذا التقليص للتعاون الدولي.

٤٣ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي اتخذ عددا من الخطوات لتحسين أمن المعلومات، من بينها استحداث نظام للكشف عن الهجمات الحاسوبية على موارد المعلومات الروسية ومنعها ووقفها، وإنشاء شبكات ونظم تحظى بالحماية لتلبية احتياجات الدولة الدفاعية والأمنية. واسترسل قائلا إنه عمل مع مجموعة متنوعة من الشركاء الدوليين من أجل تحسين أمن المعلومات على الصعيد الدولي، وأدان، إلى جانب البرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند (شركاء مجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) عملية الجمع الجماعية للبيانات، والمراقبة الإلكترونية للأفراد بوصفها تشكل انتهاكا لسيادة الدولة ولحقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون الدولي في مجال أمن المعلومات، لا سيما ضمن إطار الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة.

٤٤ - السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واحدة من أكثر الأدوات فاعلية ومدعاة للتفاؤل لمساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك من الأهمية بمكان الاعتراف بإسهام تلك التكنولوجيات في العديد من الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة، وتعزيزها بشكل كاف، ومواصلة دعم النهج المنفتح الشامل للجميع القائم على تعدد الجهات المعنية الذي يستغل إلى أقصى حد إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمساعدة على تحسين نوعية حياة البشر في جميع أنحاء العالم.

٤٥ - وواصلت حديثها قائلة إن الحكومات والقطاع الخاص والأوساط التقنية والمجتمع المدني يجب أن تسهم جميعها في ضمان أن توفر فرص وصول كل فرد إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات على شبكة الإنترنت، وأن تستمر تكاليف تلك التكنولوجيات في الانخفاض، وأن تتضاعف الاستثمارات في الشبكات والتكنولوجيات، وأن تعزز جميع الجهود المبذولة الابتكار والنمو، والقيم العالمية المتمثلة في حرية الكلام والتعبير. وأضافت أن تلك الأهداف لن تتحقق بإقامة حواجز جديدة، وتجزئة شبكة الإنترنت العالمية أو تقييد التدفق الحر للمعلومات.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن استعراض العشر سنوات لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات سيكون بالغ الأهمية في تعزيز مساهمة نتائج مؤتمر القمة في التنمية طيلة السنوات المقبلة. ومضت قائلة إن الاستعراض ينبغي أن يؤكد من جديد التزاما مشتركا ببرنامج عمل تونس، وأن يتضمن تحليلات شاملة وموضوعية لنتائج مؤتمر القمة وتدابير عملية لتحقيق الأهداف المحددة في عام ٢٠١٥. وأردفت قائلة إنه ينبغي ألا يكون محاولة لإعادة التفاوض حول تلك النتائج. وواصلت حديثها قائلة إن وفد بلدها يؤيد العمل الهام الذي يضطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو في

عملية الاستعراض، وجهود التنسيق التي تبذلها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٤٧ - وأشارت إلى أن منتدى إدارة الإنترنت ما زال المحفل الرئيسي الأكثر دينامية للمناقشات المتعلقة بشبكة الإنترنت. وأوضحت أن طبيعة المنتدى القائمة على تعدد الجهات المعنية تدعم قدرته الفريدة على الدخول في مناقشات مفتوحة وصريحة بشأن المسائل الصعبة وتوفر التوجيه في الوقت المناسب حول أفضل الممارسات بدون حاجة إلى وثائق ختامية متفاوض عليها. وأضافت أن الولايات المتحدة تدعم المنتدى ماليا لتلك الأسباب، وهي تشجع الجهات المعنية الأخرى على السير على ذلك المنوال. وهي تؤيد أيضا الإسراع بتجديد ولاية المنتدى من أجل تخطيط الدورات المقبلة واجتذاب الجهات المانحة المحتملة إلى الصندوق الاستئماني للمنتدى.

٤٧ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تكون محور استراتيجيات البلدان النامية في سعيها إلى القضاء على الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن على الرغم من أن الغرض من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية هو جعل فوائد التكنولوجيات الجديدة متاحة على نطاق واسع، فإن محدودية التزام الشركاء في التنمية، وندرة مشاركة القطاع الخاص الكاملة في هذا الصدد ظلتا أمرا مخيبا للآمال. وواصل حديثه قائلا إن هناك حاجة إلى التعاون الأكثر فاعلية بين الجانبين لتحقيق هذا الهدف، ويجب على الحكومات أن تنفذ استراتيجيات طويلة الأجل لتيسير إقامة الشراكات وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

٤٨ - وأشار إلى أن الإلمام بتكنولوجيا المعلومات في سري لانكا ازداد بشكل مطرد من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ما يناهز ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤، نتيجة لسياسة وطنية محورها الإنسان. وأوضح أن هدف الحكومة هو زيادة الإلمام بكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٦، وبالتالي اجتذاب الشباب الريفي إلى الوظائف ''الخضراء'' القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٩ - ومضى قائلا إن سري لانكا تسعى إلى أن تصبح المركز الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف في منطقتها، وستكون هذه التكنولوجيا العنصر الأساسي في تحويل سري لانكا إلى مركز عالمي لقطاعات النقل البحري، والطيران، والتجارة والطاقة. وأشار إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سري لانكا ولّد، في عام ٢٠١٣، ما قدره ٧٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الإيرادات، كما ارتفع عدد موظفيه من ٧٠٠ ٣٣ في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٠ ٧٥. وأضاف أن ذلك القطاع يستهدف زيادة الإيرادات إلى ٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتشغيل ٠٠٠ ٢٠٠ موظف بحلول عام ٢٠٢٢.

٥٠ - ومضى قائلا إنه ازدهرت شراكات بين القطاعين العام والخاص باستحداث أكثر من ٧٩٠ مركزا للاتصالات الرقمية أفادت في نشر معارف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية باللغات المحلية. واسترسل قائلا إن برنامج مكتبة إلكترونية نال جائزة مؤسسة بيل وميلندا غيتس لأفضل برنامج في العالم للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية، كما أحرزت سري لانكا، بفضل عدد خدمات الحكومة الإلكترونية الجديدة، أكبر قدر من التقدم من جانب دولة عضو في دليل الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية إذ صعدت من المركز ١١٥ عام ٢٠١٢ إلى المركز ٧٤ عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، يساعد التنافس بين مقدمي خدمات النطاق العريض من القطاع الخاص على تقليص الفجوة

الرقمية في البلد، واختتم حديثه قائلا إن انتشار الهواتف المحمولة يتجاوز نسبة ١١٠ في المائة.

٥١ - السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): قالت إن العديد من البلدان الأوروبية الآسيوية تواجه صعوبات لأنها غير ساحلية أو تقع خارج شبكات النطاق العريض السريعة في الغرب أو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأضافت أن من بين التحديات الأخرى عدم كفاية الهياكل الأساسية وما يتصل بذلك من ارتفاع تكاليف الربط.

٥٢ - ولاحظت أن الأمم المتحدة دعمت، باعتماد قرارين للجمعية العامة، مبادرة من أذربيجان لتطوير طريق المعلومات الفائق السرعة العابر للبلدان الأوروبية الآسيوية. وأردفت قائلة إن طريق المعلومات الفائق السرعة أداة للتنمية تيسّر الوصول إلى شبكة الإنترنت، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية وموارد المعلومات الإلكترونية بالنسبة لـ ٢٠ بلدا في المنطقة، مما يهيئ ممر النقل بين الشرق والغرب. واختتمت حديثها قائلة إن الجمعية العامة اعتمدت أيضا قرارات تتعلق بإنشاء التحالف الأوروبي الآسيوي للربط الإلكتروني، مما يساعد العديد من الجهات المعنية على توفير المساعدة والدعم الاستراتيجيين للمشاريع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في مثال حي للتعاون عبر الحدود بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

٥٣ - السيد بن حمادي (الجزائر): قال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عامل محرك للنمو والتنمية، ولها أثر إيجابي على العمالة والحماية الاجتماعية، والعلاقات بين الشركات والمستهلكين، ومشاركة المواطنين في الحياة العامة والخاصة. واستدرك قائلا إن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومراقبتها ليسا موزعين بالتساوي بين البلدان والمناطق وإن العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يشعر بالتهميش. ورغم أن تكاليف تكنولوجيا النطاق العريض قد انخفضت، فإنها لا تزال باهظة بالنسبة لمعظم البلدان النامية وشعوبها.

٥٤ - وأضاف أن التكنولوجيا أساسية لحل مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وينبغي أن تدرج في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية. وأشار إلى أن البلدان النامية التي نفذت عملية التحديث التقني بنجاح جنت ثمار ذلك في شكل نمو وتنمية. وأردف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي القضاء تدريجيا على أوجه اللامساواة في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد الناجمة عن ذلك، وهي الحد من الفقر والجهل، والمشاكل البيئية، وتعزيز الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض. واسترسل قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن ييسر عمليات نقل التكنولوجيا، والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حتى تستطيع البلدان النامية أن تضع استراتيجياتها الذاتية للتنمية المستدامة بإزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومعالجة مشاكل الملكية وتوحيد المقاييس.

٥٥ - ومضى قائلا إن إدارة الإنترنت، وهي خدمة متاحة للجمهور من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطرح مسائل هامة في ما يتعلق بالأمن الدولي، واستخدام التصوير الساتلي لأغراض غير قانونية، إجرامية أو إرهابية. وأضاف أن التعاون الدولي ضروري لمعالجة المشاكل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني نظرا لأن جميع البلدان متساوية في تكبد الضرر؛ وأنه لا بد من تشجيع ثقافة المسؤولية. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي، بالنظر إلى تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت، أن تحل إدارة الإنترنت بصورة شاملة حقا محل النظام الاحتكاري الحالي المفروض من قبل عدد محدود جدا من البلدان.

٥٦ - السيد زدوروف (بيلاروس): قال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أتاحت، في بلده، إدخال تحسينات في التطبيب عن بعد والتعليم، وتوسيع إمكانات الوصول إلى الإنترنت في النطاق العريض، وتعزيز أمن المعلومات على الصعيد الدولي. وأشار إلى أن بيلاروس أصبحت مورّدا إقليميا ودوليا رئيسيا لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تحتل مكانة رائدة في المؤشر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٧ - وأردف قائلا إنه يجب، بالإضافة إلى سد الفجوة الرقمية، اتخاذ خطوات لمنع الآثار الضارة للإنترنت، لا سيما على الأطفال والشباب. وأضاف أنه يتعين خوض كفاح أكثر حيوية ضد النشاط الإرهابي على شبكة الإنترنت، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وغير ذلك من الظواهر السلبية على الشبكة.

٥٨ - ومضى قائلا إنه يتعين على الأمم المتحدة وعلى الدول الأعضاء فيها أن تضاعف جهودها الرامية إلى تحسين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها الإنمائية، وإلى بدء العمل بالحكومة الإلكترونية ودعمها. وواصل حديثه قائلا إن الدعم الاستشاري والتقني المقدم للدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، يجب أن يستمر من أجل تمكينها من تحسين القدرة التنافسية لاقتصاداتها. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي، على نطاق أوسع، اعتبار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جزءا من المسألة الأكبر وهي القدرة على الوصول إلى مجموعة متنوعة من التكنولوجيات من أجل ضمان التنمية المستدامة.

٥٩ - السيد موكرجي (الهند): قال إن الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال مستمرة، رغم أن بإمكان البلدان النامية أن تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التواصل والقدرات في مجال الحوكمة، والاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المحدودة من أجل تحقيق نمو مستدام يشمل الجميع. وأردف قائلا إن ذلك جلي لا في معدلات انتشار الهواتف المحمولة والإنترنت فحسب، بل أيضا في الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية. وأضاف أن بإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهم بقدر كبير في تمكين المرأة باعتبارها عاملا مضاعفا للقوة في المجتمع بمساعدتها على إحداث نقلة في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والطاقة.

٦٠ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده بدأت في الآونة الأخيرة برنامج ”الهند الرقمية“، وهو برنامج يرمي إلى تحويل البلد إلى مجتمع متمكن رقميا وإلى اقتصاد يقوم على المعرفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك في تسعة من مجالات النمو. وأوضح أن البرنامج يتصور الإنترنت العالية السرعة كمرفق أساسي في جميع مجالس القرى وأن من شأنها أن تشجع المعرفة الرقمية الشاملة والهوية الرقمية من المهد إلى اللحد إلى جانب توفير جميع الخدمات الحكومية في الوقت الحقيقي من منابر متنقلة وعلى شبكة الإنترنت.

٦١ - ومضى قائلا إنه انطلاقا من روح برنامج عمل تونس، ينبغي ألا تدار شبكة الإنترنت وكأنها ممتلكات خاصة. وينبغي أن تعكس إدارتها وهيكلها طابعها الديمقراطي. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده يرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٠٢/٦٨ المتعلق بطرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإنه يتطلع لعملية الاستعراض.

٦٢ - السيد شافا (زمبابوي): قال إن تطوير البلدان النامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتناءها يجب أن يشكلا أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن من

دواعي القلق العميق أن تظل الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واسعة، لا سيما من حيث توافرها، والقدرة على تحمل تكاليفها، ونوعية الوصول إليها، وربطها بالنطاق العريض. وأردف قائلا إن للأمم المتحدة ولوكالات التنمية دورا حاسما في بناء قدرات الحكومات والقطاع الخاص في البلدان النامية لدرجة يمكن معها أن تقدم صناعات تكنولوجيا المعلومات منتجات وخدمات في هذا المجال يمكن تحمل تكلفتها. واسترسل قائلا إن هناك حاجة أيضا إلى الدعم المالي والتقني لمساعدة البلدان النامية على بناء هياكلها الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوسيعها وصيانتها.

٦٣ - وواصل حديثه قائلا إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعتبر إيجابية إذا أدت إلى نتائج إيجابية ملموسة مثل الحد من الفقر، والنمو الشامل والمستدام وإيجاد فرص العمل والتماسك الاجتماعي. ومضى قائلا إن البشر في البلدان النامية ينبغي أن يستفيدوا اقتصاديا من استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنمية رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والدخول المناسبة.

٦٤ - وأشار إلى أن عدد المشتركين في شبكة الإنترنت في زمبابوي ارتفع، في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، من ٢ مليون إلى ٥,٢ ملايين، في حين ازداد معدل كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة لكل من خطوط الهواتف الثابتة والمحمولة من ٧٥ في المائة إلى ٩١ في المائة. وقال إن حكومة بلده تعمل على مشاريع كوابل الألياف الضوئية لربط جميع المدن والبلدات الرئيسية، ولكن القيود المالية، ووضع زمبابوي كبلد غير ساحلي تعرقل تطوير خدمات الإنترنت والنطاق العريض. وأوضح أن الوفاء بالموعد النهائي الذي حدده الاتحاد الدولي للاتصالات للانتقال إلى البث الرقمي، وهو تموز/يوليه ٢٠١٥، يمثل أولوية رئيسية بالنسبة لحكومته. وأردف قائلا إن زمبابوي ترحب بالدعم في هذا الصدد حيث أن من غير المرجح أن يتحقق هذا الهدف.

٦٥ - واسترسل قائلا إن هناك حاجة إلى التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي حتى يتسنى للبلدان النامية الوصول بشكل كامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير مشاركتها النشطة واندماجها في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من كامل فوائد العولمة. واستدرك قائلا إنه لا بد من منع الاستخدامات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين، أو يمكن أن تؤثر سلبا على السلامة الإقليمية للدول.

٦٦ - السيد موميتا (اليابان): قال إن التزام اليابان بالتعاون الاقتصادي الدولي يتضح من البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء شينزو آبي أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة. وأضاف أن أهم جانب للكفاح ضد الفقر هو تنمية الشعور بالمسك بزمام الأمور، وتشجيع جهود الاعتماد الذاتي. ومضى قائلا إن بلوغ الأهداف الإنمائية يصبح، بفضل تمكين المرأة، أسهل بكثير.

٦٧ - وذكر أن مرحلة هامة في المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على وشك البدء. واسترسل قائلا إن اليابان تشارك بنشاط في عمليات الاستعراض التي ستشكل إسهامات في التقرير التوليفي الشامل الطموح للأمين العام الذي يمكن أن تنبني عليه المفاوضات الحكومية الدولية. وأوضح ان التمويل لأغراض التنمية منفصل عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ، ولكنه وثيق الصلة بها؛ وواصل حديثه قائلا إن التنسيق بين العمليتين من شأنه أن يساعد على التقليص إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود، دون المساس بنتائج أي منهما.

٦٨ - وأشار إلى أن نتائج المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥ في سنداي، اليابان، سيشكل مساهمة ذات شأن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأوضح أن المفاوضات حول تلك الخطة لم تكتمل، ومع ذلك فقد حان الوقت للتفكير في الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها في المستقبل. واختتم حديثه قائلا إن اللجنة الثانية قد تحتاج إلى إدخال بعض الإصلاحات، بترشيد جدول أعمالها مثلا، والقرارات التي فيها تكرار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٩ - السيدة سوثيمانوس (تايلند): قالت إن تايلند تولي أهمية كبيرة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها محركا رئيسيا وأداة تمكين للتنمية المستدامة. وأضافت أنه رغم الجهود التي تبذلها الحكومات لوضع سياسات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في البلدان النامية ذات النمو الأسرع في استخدام شبكة الإنترنت، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك يشير تقرير الأمين العام إلى أن لجميع الجهات المعنية أدوارا هامة تضطلع بها.

٧٠ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها تنفذ سياسة ''تايلند الذكية''، التي تضم الشبكة الذكية، والحكومة الذكية والأعمال التجارية الذكية، والتي تهدف إلى زيادة كفاءة القطاع العام، وتعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة، وتحسين نوعية حياة البشر باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع جوانب التنمية. ومضت قائلة إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة يتناول مسألة التكنولوجيا في الغايات الواردة في إطار الهدف المقترح ١٧ المتعلق بوسائل التنفيذ. وواصلت حديثها قائلة إن الأمم المتحدة والوكالات الدولية بدأت التحضير لاستعراض الـ ١٠ سنوات لنتائج مؤتمر القمة العالمي،الذي ستضطلع به الجمعية العامة في عام ٢٠١٥، إلى جانب المناقشات المتعلقة بخطة وعمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافت أن الاستعراض ينبغي أن يعالج أوجه الترابط بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية لضمان التنمية القائمة على الحقوق، وإيجاد فرص العمل، وتوفير فرص إنشاء المشاريع، والتعليم العالي الجودة، وتمكين المرأة، وغير ذلك من الاستحقاقات.

٧١ - وواصلت حديثها قائلة إن تايلند قد أبرزت دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية في مجالين تستطيع فيهما تبادل التجارب والخبرات مع الآخرين. وأوضحت أن أول هذه المجالات هو الأمن الغذائي. وأردفت قائلة إن تايلند قامت بقيادة وتنسيق نظام معلومات الأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز نظام الأمن الغذائي في المنطقة عن طريق تحليل المعلومات ذات الصلة بالأمن الغذائي ونشرها. وأضافت أن المجال الثاني هو إدارة أخطار الكوارث. فتايلند تستخدم شبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نظم رصد الكوارث والإنذار، علاوة على الإدارة في مرحلة ما بعد الكوارث من أجل كفالة قدرة المجتمعات المحلية على تحمل حالات التسونامي والكوارث الطبيعية الأخرى. واسترسلت قائلة إن تايلند بدأت الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يدعم نظم الإنذار المبكر. ومضت قائلة إن تايلند نظمت، في شراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ٢٠١٣ في بانكوك ، ''مؤتمر القمة المعني بربط منطقةآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٣'' كجزء من مجموعة ''ربط العالم'' للاتحاد الدولي للاتصالات، وتيليكوم العالم ٢٠١٣ التابع للاتحاد الدولي للاتصالات. وأردفت قائلة إن تايلند نظمت أيضا معرض ''تايلند الذكية لعام ٢٠٢٠'' في إطار مفهوم ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير مستقبل تايلند''، وهذه إستراتيجية من شأنها أن تحسن نوعية الحياة، والتعليم

والأعمال التجارية، والصناعة، والطاقة والبيئة، وتنظيم المشاريع والصناعات الإبداعية في تايلند.

٧٢ - وأشارت إلى أن من شأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تكون وسيلة رئيسية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن من أجل سد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وكذلك داخل المناطق وفي ما بينها. وقالت إن تايلند مرشحة لإعادة انتخابها عضوا في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات. واختتمت حديثها قائلة إن تايلند عضو نشط في المجلس منذ عام ١٩٧٣، وتدعم عمل الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة اليونسكو والأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التنمية المستدامة والوصول الشامل إلى المعرفة.

٧٣ - السيد أشرقي (المغرب): قال إنه أحرز تقدم هائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٥. وأضاف أن السوق، بالنسبة لمنتجات معينة مثل الهواتف المحمولة، مشبعة في البلدان المتقدمة النمو، ولكنها تتسم بالتوسع والتنوع على صعيد العالم. وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الوقت الحالي متواجدة في كل مكان في المنازل وأماكن العمل والمدارس. وأردف قائلا إنها فتحت الأبواب في مناطق ريفية ونائية وجبلية في البلدان النامية، ولكنها ظلت باهظة التكلفة وكثيرا ما تستخدم في المكالمات الهاتفية فقط. واسترسل قائلا إن هناك حاجة إلى إستراتيجيات مناسبة لتعزيز القدرة على الاتصال وترشيد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى الحد من الأمية والأمية الرقمية. واستدرك قائلا إن الآمال في أن يصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالميا وديمقراطيا قد أحبطتها اللامساواة في فرص الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، والفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٧٤ - ومضى قائلا إن بإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تعزز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بتحسين نظم التعليم والرعاية الصحية، والخدمات الإدارية، والإنتاجية، والتجارة الإلكترونية، وإيجاد فرص العمل. وبإمكانها أيضا أن تعزز الحق في الوصول إلى المعلومات وحرية الكلام والتعبير وحقوق الإنسان. واستدرك قائلا إن البلدان النامية تواجه صعوبات من قبيل عدم كفاية الموارد البشرية والمادية، وضعف أو عدم وجود المؤسسات القادرة على الاستفادة إلى أقصى حد من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٧٥ - وواصل حديثه قائلا إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تقوم بدور محوري في الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة، إذا وضعت سياسات مناسبة لإدارة الثورة الرقمية. وأشار إلى أن الملك محمد السادس ملك المغرب بدأ، في عام ٢٠٠٥، إستراتيجية المغرب الإلكترونية لعام ٢٠١٠، التي أدت إلى زيادة في استخدام الإنترنت والهواتف، ولا سيما الهواتف المحمولة. وأوضح أن الإستراتيجية ركزت على إصلاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبدء التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. وأردف قائلا إن المغرب بدأت، في عام ٢٠٠٩، يشجعها في ذلك نجاح تلك المبادرة، إستراتيجية المغرب الرقمية لعام ٢٠١٣ لمنح المواطنين إمكانية الوصول إلى الإنترنت في النطاق العريض؛ وبدء برنامج الحكومة الإلكترونية لجعل الإدارة أيسر منالا للمستخدمين؛ وتشجيع حوسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات. واختتم حديثه قائلا إن

رقم أعمال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب بلغ منذ ذلك الحين ما يقارب ٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٣.

٧٦ - السيدة علي (البحرين): قالت إن البحرين قد أحرزت تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ''بما فيها الغاية ٨ - واو'' المتعلقة بإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأضافت أن البحرين أنشأت، من أجل تحقيق ذلك الغرض، اللجنة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحوكمة الإلكترونية، وهيئة الحكومة الإلكترونية، بما يكفل توفير الخدمات العامة بكفاءة للمواطنين والمقيمين ورجال الأعمال والزوار. وعلاوة على ذلك، يمكن للجمهور الآن الحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى بزيارة موقع شبكي حكومي يمثل مركزا جامعا. وأردفت قائلة إنه يمكن الوصول إلى ذلك الموقع الشبكي على مدار الساعة، وقد خفض كثيرا من عدد الأشخاص الذين يزورون شخصيا المكاتب الحكومية.

٧٧ - واسترسلت قائلة إن البحرين منحت في عام ٢٠١٤ جائزتين من جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة: فقد حصل مركز الاتصال الوطني على المرتبة الأولى في منطقة غرب آسيا في فئة تعزيز النُّهُج الحكومية الجامعة في عصر المعلومات، وحصل النظام الوطني للمعلومات الصحية على المرتبة الثانية في المنطقة في فئة تحسين تقديم الخدمات العامة. واستنادا إلى دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤، كان دليل تطوير الحكومة الإلكترونية في البحرين الأعلى بين البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط وفي المرتبة ١٨ على الصعيد العالمي. ومضت قائلة إن البحرين، للسنة الثالثة على التوالي، تحصل على مرتبة بين إحدى البلدان الثمانية الأولى من حيث تقديم الخدمات عن طريق شبكة الإنترنت. واختتمت حديثها قائلة إن بلدها فخور بهذه الإنجازات، ومع ذلك، فإن هيئة الحكومة الإلكترونية تعمل من أجل زيادة تعزيز عملية توفير الخدمات الإلكترونية، وستواصل العمل مع الأمم المتحدة من أجل بلوغ ذلك الهدف.

٧٨ - السيد شي شياوو (الصين): قال إن التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد جلب فوائد اقتصادية واجتماعية هائلة في جميع أنحاء العالم، ولكن الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع أكثر من أي وقت مضى، وهي تعيق بشكل خطير التنمية في مجالات معينة. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وتعزيز دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وزيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية بحيث يمكن أن تستفيد البشرية جمعاء من التقدم المحرز في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومضى قائلا إنه يتعين على هيئات الأمم المتحدة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تواصل المساهمة الفعالة التي تقدمها في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية مع الاستفادة أيضا، في نفس الوقت وإلى أقصى حد، من خبرتها التقنية ومما تقوم به من تنسيق.

٧٩ - واسترسل قائلا إن استخدام الإنترنت في الصين زاد بصورة هائلة على مدى العشرين عاما الماضية. وأشار إلى أنه يوجد حاليا أكثر من ٦٠٠ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت في الصين وما يقرب من ٣ بلايين من المواقع الشبكية، وفي الوقت نفسه، يصل ٥٠٠ مليون شخص في الصين إلى شبكة الإنترنت باستخدام الهواتف المحمولة. وقال إن مبيعات التجارة الإلكترونية بلغت، في النصف الأول من السنة، ٥,٦٦ ترالايين يوان. وذكر أن أربعا من أكبر شركات

الإنترنت العشر في العالم هي شركات صينية. ومضى قائلا إن صناعة الإنترنت في الصين تنمو بمعدل سنوي قدره ٣٠ في المائة، وهذا يرجع إلى إستراتيجية تمنح الأولوية للتطوير والالتزام بالانفتاح والتعاون والشراكات ذات المنفعة المتبادلة. واختتم حديثه قائلا إن الصين اعتمدت أيضا نهجا فعالا إزاء الحرية والنظام، والتنمية والأمن، والنظام العام الدولي واحترام القوانين الوطنية في البلدان الأخرى.

٨٠ - السيد غون (كوت ديفوار): قال إن حكومة بلده وضعت استراتيجية لجعل كوت ديفوار اقتصادا ناشئا بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك جزئيا بثورة رقمية تنطوي على توسيع نطاق التغطية الرقمية حتى إلى المناطق المعزولة والربط بشبكة خدمات الإنترنت في البلدان الأفريقية للوصول إلى التطبيقات الحاسوبية في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والتجارة والزراعة؛ وأضاف أن كوت ديفوار أعادت أيضا فتح كلية الدراسات العليا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتزويد البلد بموارد بشرية جيدة جدا وإنشاء نظام للحكومة الإلكترونية لتحسين نوعية الخدمات العامة.

٨١ - وأردف قائلا إن حكومة بلده أنشأت أيضا بيئة تنظيمية جديدة لسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف حماية حقوق المستهلك، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومعالجة جرائم الفضاء الإلكتروني، وتحديد مقاهي الإنترنت. ومضى قائلا إنه أنشئت أيضا هيئات حكومية جديدة لرصد الامتثال لتلك القوانين. واسترسل قائلا إن تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنمو السريع في تكنولوجيا الهاتف المحمول بصفة خاصة، قد جعلا الحياة أكثر ملاءمة للأشخاص ووسعا نطاق الاقتصاد الوطني،برقم معاملات تجاوز ١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣، وحصة من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي ٥ في المائة. وأوضح ان عدد المشتركين ازداد من ٤٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٨ إلى ما يزيد على ١٩,٥ مليونا في عام ٢٠١٣. وواصل حديثه قائلا إن نوعية الاتصالات تحسنت والخدمات تنوعت، في حين انخفضت التكاليف انخفاضا حادا وارتفعت أسعار البيانات إثر منح تراخيص الجيل الثالث وبناء هياكل أساسية للبث في النطاق العريض.

٨٢ - وأضاف أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم إسهاما هائلا في القضاء على الفقر، ولكن الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال واسعة. وأردف قائلا إن البلدان النامية، لكي تحقق التنمية المستدامة للجميع، في حاجة إلى المساعدة لكي توفر لشعوبها إمكانات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار ميسرة. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي النظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أنها عنصر رئيسي من عناصر الحلول الإنمائية الابتكارية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولذلك فإن كوت ديفوار ترحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٠٢/٦٨، المعنون ”طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات“.

٨٣ - السيد مؤمني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المشهد الإنمائي على الصعيد العالمي آخذ في التغير، وإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون عاملا محفزا للتنمية في كل بلد إذ يمكن أن تدفع الابتكار وتعزز الإنتاجية. وأضاف أن التنفيذ الكامل لنتائج كلتا مرحلتي جنيف وتونس من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يمكن أن يعالج مسألة الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها، وأشار إلى أن الأحكام المتعلقة بإدارة الإنترنت تتسم بأهمية خاصة. ومضى قائلا إن من الضروري أن تتحمل جميع الحكومات مسؤوليات متساوية عن المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٤ - واسترسل قائلا إنه يتعين على الجمعية العامة أن تنظر في نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل تحقيق التآزر بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واستعراض السنوات العشر والمتابعة؛ ولهذا السبب، فإن وفد بلده دعم اتخاذ القرار ٣٠٢/٦٨ المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين. وواصل حديثه قائلا إنه يتعين على الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن إجراء ذلك الاستعراض، ألا تعتمد على اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فحسب، بل أيضا على التقارير المقدمة من الدول الأعضاء والدول المراقبة. وذكر أن وفد بلده يؤيد أيضا دعوة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات إلى أن يشكل ناتج استعراض مؤتمر القمة العالمي مدخلا في عملية تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٥ - وأشار إلى أن جمهورية إيران الإسلامية ما انفكت تسعى إلى تضييق فجوتها الرقمية الداخلية عن طريق برامج تهدف إلى تيسير الوصول إلى الموارد الحاسوبية. وأردف قائلا إن وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنشأت، منذ بداية الخطة الإنمائية الخامسة للبلد في عام ٢٠١١، الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات الإلكترونية من قبيل التعلم الإلكتروني، والمصرفية الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، علاوة على الخدمات الصحية، والاعتماد في الوقت ذاته على الموارد المحلية، والحفاظ على التقاليد والثقافة الإسلامية الإيرانية. واختتم حديثه قائلا إن ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية إيران الإسلامية تبلغ ١,٣٦ بليون دولار، مما يمثل حوالي ١,٦٥ في المائة من مجموع الميزانية.

٨٦ - السيد لورنزو (الجمهورية الدومينيكية): قال إن التقدم المحرز في مجال تكنولوجيا النطاق العريض حوّل الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحقق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن بإمكان الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من الآن فصاعدا الاستفادة من الأدوات التي من شأنها أن تيسر التنمية البشرية بطرق لم يسبق لها مثيل وبسرعة لم يسبق لها مثيل، وفي المجالات البالغة الأهمية مثل العمالة، والتعليم، والصحة العامة والنقل. وواصل حديثه قائلا إن التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الأجهزة المحمولة الذكية، والشبكات الاجتماعية، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة بصدد دفع عجلة الثورة الرقمية إلى الأمام. ومضى قائلا إن الترابط المتزايد بين الأشخاص، والمعلومات والأفكار التي تؤثر على الاقتصاد العالمي وتحدث نقلة نوعية من سوق قائمة على العرض إلى سوق قائمة على الطلب بسبب طلب مستخدمي الإنترنت الذي لا ينتهي على آخر المعلومات.

٨٧ - واسترسل قائلا إن هناك الآن ما يزيد على ٦,٨ بلايين من المشتركين في الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم، وفي الجمهورية الدومينيكية، هناك نحو ١٠ ملايين مشترك في عام ٢٠١٣. واستدرك قائلا إن العديد من المناطق النائية والريفية في البلدان النامية تفتقر إلى تغطية الهاتف المحمول كما أن العديد من المواطنين لا يمكنهم دفع تكاليف الهواتف المحمولة. وواصل حديثه قائلا إن حكومة بلده اعتبرت ذلك فرصة لإضفاء الصبغة الديمقراطية على فرص الوصول إلى التكنولوجيات المتطورة، ووضعت بالتالي برامج تدريب على المهارات التكنولوجية الأساسية المعدة، في جملة أمور، إلى تمكين الفئات الضعيفة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن الحكومة أقامت أيضا غرفا رقمية متخصصة في مركز الخدمات المجمّعة للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعريف الأطفال ذوي القدرات المختلفة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مما يوفر لهم التعليم والصحة وخدمات الدعم النفسي. وأشار إلى أن الحكومة أقامت، علاوة على ذلك، تحالفات استراتيجية مع مختلف القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية من أجل تعزيز المهارات التقنية

اللازمة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة للدومينيكيين.

٨٨ - وقال إن الرعاية الصحية الرقمية، المعرّفة على أنها الجمع بين الرعاية الصحية الإلكترونية والرعاية الصحية المتنقلة، بصدد إحداث ثورة في نوعية الخدمات العامة وإمكانات الوصول إليها على الصعيد العالمي. وأردف قائلا إن الابتكارات من قبيل السجلات الصحية الإلكترونية، والروابط بين الإنسان والآلة، والصور الجزيئية والخلوية، والتداول عن طريق الفيديو بصدد إحداث فرق في المستشفيات والعيادات في كل مكان. ومضى قائلا إن التعليم الرقمي كذلك بصدد إحداث نقلة في التدريس والتعلم، كما أن التعلم الإلكتروني، بتوسيعه لنطاق التدريس عن بعد،بصدد إضفاء الديمقراطية على التعليم العالي.

٨٩ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي النظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا بمعزل عن غيرها، بل بوصفها عنصرا من عناصر رؤية أكبر بكثير لكيفية الاستفادة من التكنولوجيا كأداة للتنمية. واسترسل قائلا إنه يتعين بالتالي وضع نهج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الطاقة المتجددة، والجهود الرامية إلى التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وإيجاد فرص عمل مراعية للبيئة وشاملة لجميع الفئات الاجتماعية، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات، والتجارة، والتمويل من أجل التنمية والتعاون الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الجنوب، حيث أن زيادة حجم التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي في ما بين البلدان النامية قد أحدثت نقلة في الاقتصاد العالمي.

٩٠ - ومضى قائلا إن الاتحاد الدولي للاتصالات يقوم بدور هام في تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التركيز على ربط العالم، وكفالة أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عنصرا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده ملتزمة أيضا بتوسيع نطاق التكنولوجيات اللاسلكية، على أمل أن تسهم خدمات النطاق العريض في النمو في الجمهورية الدومينيكية وأن تفيد في الوقت نفسه الاقتصاد العالمي ضمن إطار التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

٩١ - السيد شينيونغا (زامبيا): تحدث باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إن أكثر من نصف البلدان النامية غير الساحلية هي أيضا من أقل البلدان نموا، وإن أكثر من ٢٠ في المائة من حوالي ٤٥٠ مليون نسمة من سكان البلدان النامية غير الساحلية يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار للشخص في اليوم. وأضاف أن الجوع وسوء التغذية يشكلان تحديا مستمرا بالنسبة لمعظم تلك البلدان التي تعاني أيضا من العوائق الجغرافية حيث أنها تعتمد على نظم التجارة والنقل في البلدان المجاورة والبلدان الساحلية. ومضى قائلا إنه بالنظر إلى سوء حالة الهياكل الأساسية، فإن تلك المعوقات الجغرافية تجعل تكاليف المعاملات والمعلومات باهضة وتعرقل التكامل التجاري والمالي مع بقية العالم. وأشار إلى أن البلدان النامية غير الساحلية، بحكم وجودها على هامش الاقتصاد العالمي، فهي متأخرة كثيرا في مجال التنمية الشاملة. وأضاف أن استفادة تلك البلدان من التدفقات المالية، ولا سيما من الاستثمار المباشر الأجنبي، بسبب نأي موقعها، هو أقل تواترا. واستدرك قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية ينبغي ألا تنظر باستسلام إلى مركزها كبلدان غير ساحلية، نظرا لأن جزءا كبيرا من وضعها غير المواتي يمكن تعويضه بتحسين هياكلها الأساسية الذاتية، علاوة على هياكل بلدان مرورها العابر. وأردف قائلا إن الأهم من ذلك كله هو أنه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تحدث تحولا في هياكل اقتصاداتها، وأن تنهض بالتصنيع وإضافة القيمة. وأشار إلى أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي أحد خيارات التكيف مع العقبات الجغرافية.

٩٢ - وواصل حديثه قائلا إنه آن الأوان، في الفترة المؤدية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، لتقييم ما تم تحقيقه في إطار برنامج عمل ألماتي. واسترسل قائلا إنه ينبغي معالجة التحديات المتعلقة بسياسات المرور العابر والهياكل الأساسية على الصعيدين الثنائي والإقليمي، بدعم من الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي. ولذلك يتعين منح الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية. ومضى قائلا إن من شأن برنامج عمل كلي موجه نحو تحقيق النتائج مدته عشر سنوات ومدعوم بتدابير ابتكارية أن يساعد البلدان النامية غير الساحلية، وأن يعزز تعاونها مع بلدان المرور العابر والشركاء في التنمية. وأشار في هذا الصدد إلى أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تمثل عوامل تمكينية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار، مع العمالة والرفاه الاجتماعي.

٩٣ - ثم تكلم بصفته الوطنية، فقال إن حكومة بلده ظلت تعزز النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأضاف أن الرسوم الجمركية على معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية قد ألغيت، مما أدى إلى تركيب أبراج للاتصالات بالهواتف المحمولة في قرابة ١٦٩ مشيخة ريفية. وأردف قائلا إن من المتوقع أن يتضاعف هذا العدد مرتين في عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن الهواتف المحمولة تستخدم لنقل المعلومات الطبية والصور إلى مستشفيات الإحالة لتحليلها. وقال إن حكومة بلده تؤيد أيضا الدعوة إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل منع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، والمقاضاة والمعاقبة على ذلك. واسترسل قائلا إن ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات، ومحدودية الهياكل الأساسية للنطاق العريض، وسوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة، والاستخدام التجاري المحدود من جانب القطاع الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من التحديات الأخرى التي تتعين معالجتها. ومضى قائلا إن توسيع الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما في المناطق الريفية هو أحد مجالات التركيز في خطة زامبيا المتوسطة الأجل. واختتم حديثه قائلا إن حكومة بلده بصدد تعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجالات الزراعة والصحة والتعليم من أجل تعزيز الابتكار وتسريع التنمية.

٩٤ - السيد فولي (الاتحاد الدولي للاتصالات): قال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سمة أساسية من سمات الحياة العصرية، وهي تدفع الابتكار والنمو الاقتصادي. وأضاف أن التكنولوجيا الميسورة التكاليف والهياكل الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شروط أساسية للعدالة الاجتماعية والإنتاجية الاقتصادية. ومضى قائلا إن إمكانات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية قد أغفلت في الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها تستحق دورا بارزا في ما هو قادم من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستدرك قائلا إنه لا توجد، من بين أهداف التنمية المستدامة المقترحة والبالغ عددها ١٧ هدفا، سوى أربعة أهداف تعكس دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. واسترسل قائلا إن اتباع نهج منتظم في إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة من وسائل التنفيذ لا يزال غير متاح. وواصل حديثه قائلا إنه يتعين إدماج النطاق العريض بشكل واضح بين وسائل تنفيذ معظم الأهداف المقترحة، إن لم يكن جميعها.

٩٥ - واردف قائلا إن ما لا يقل عن ١٠ من الأهداف الأخرى يمكن أن تستفيد من الطاقات التمكينية التي يتيحها النطاق العريض. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أساسية للحد من الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ ولمكافحة تغير المناخ؛ وللتصنيع؛ وللمساواة بين الأمم؛

وللحفاظ على التنوع الثقافي؛ ولاستحداث أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ ولتعزيز سيادة القانون. واختتم حديثه قائلا إنه يتعين بالتالي على المجتمع الدولي أن يقر بالدور الفريد الذي تضطلع به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والنطاق العريض كوسيلة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن يعكس ذلك الدور في الوثيقة الختامية.

٩٦ - السيدة كوفاكس (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): أعربت عن سرورها لتقاسم نتائج اجتماع المائدة المستديرة الثالث عشر المشترك بين الوكالات والمعني بتسخير الاتصالات لأغراض التنمية، الأمر الذي أسهم في المناقشات التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول السنة الدولية للزراعة الأسرية، مع التركيز على دعم البرامج التي تعالج الأمن الغذائي، وسبل العيش القادرة على مقاومة الصدمات، والزراعة الأسرية. وأضافت أن هناك حاجة للتعاون المتين في ما بين الوكالات لمعالجة مسائل من قبيل التوعية بفوائد تسخير الاتصالات لأغراض التنمية؛ وجهود بناء القدرات على مستوى البرامج القطرية؛ واستخدام إستراتيجية الاتصال الجماعي لأغراض التنمية في الدعوة في مجال السياسات؛ والربط الشبكي في قطاع الاتصالات من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ومضت قائلة إن الاتصالات من أجل التنمية يمكن أن تؤدي دورا هاما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكذلك في التعامل مع حالات الطوارئ من قبيل تفشي فيروس الإيبولا الحالي. واسترسلت قائلة إن اجتماع الأمم المتحدة للمائدة المستديرة المشترك بين الوكالات والمعني بتسخير الاتصالات لأغراض التنمية هو الآلية الوحيدة التي تتيح تبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت أنه نتيجة لاهتمام الوكالات المشاركة باستكشاف أشكال جديدة للاتصال والدعوة، اتفق اجتماع المائدة المستديرة على إنشاء فريق عامل تقني للأمم المتحدة معني بتسخير الاتصال لأغراض التنمية. وأردفت قائلة إنه ستقوم أمانة مؤقتة تقودها منظمةالأغذية والزراعة، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتيسير إنشاء الفريق العامل، وتوفير أدوات الاتصال مثل موقع على الإنترنت، وشبكة رسمية من المتخصصين، وتشجيع الوكالات على المشاركة. واختتمت حديثها قائلة إن اجتماع المائدة المستديرة دعا إلى تعميم تسخير الاتصالات لأغراض التنمية من أجل تيسير التخطيط المتعدد الأطراف وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥